السعودية تنفق 2.94 تريليون ريال على مشاريع البنى التحتية والإنشاءات

تقدمت السعودية دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الانفاق على مشاريع البنى التحتية والإنشاءات بتكاليف وصلت إلى أكثر من 2.94 تريليون ريال «784 مليار دولار» شملت المشاريع التي يجري تنفيذها أو تلك التي تعتزم الجهات المختصة الشروع في تنفيذها خلال العام الجاري بهدف تعزيز المشاريع التنموية وتعضيد القطاعات الصناعية والاقتصادية واستغلال الموارد والثروات الطبيعية لبناء مرافق حديثة تدفع من مسيرة التنمية الوطنية.

وذكرت نشرة «تراك بروجكتس» التي تهتم بمتابعة سير المشاريع في أجزاء من العالم ونصدر عن «سنتي سنتيت» أن المملكة تصدرت دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في إنفاقها على المشاريع في مجال البنى التحتية والإنشاءات لهذ العام، وبلغ نصيب المشاريع في مجال النفط والغاز وتوليد الطاقة والمياه حوالي 60 في المئة من تكلفة هذه المشاريع التي وصفت بانها عملاقة وجاذبة للمستثمرين من مختلف بلدان العالم.

ارتفاع الانفاق السعودي على البنية التحتية

وأشار التقرير إلى أن هناك مشاريع يجري تنفيذها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل تكاليفها إلى حوالي 2.5 تريليون دولار 90 في المئة منها في دول الخليج العربي وما تصل نسبته إلى 60 في المئة في السعودية والامارات العربية، موضحة أن هناك مشاريع تصل تكاليفها إلى 1.4 تريليون دولار يجري تنفيذها فيما يتوقع أن يبدأ العمل في مشاريع تصل تكاليفها إلى 600 مليار دولار، بينما توضع اللمسات الأخيرة على مشاريع بتكاليف تصل إلى 500 مليار دولار من المقرر أن ترى النور نهاية العام الحالي.

وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بعد المملكة بإنفاق على المشاريع يصل إلى 669 مليار دولار تلتها قطر بمبلغ 273 مليار دولار ثم الكويت بمبلغ 249 مليار دولار، وجاءت مصر بالمرتبة الخامسة بمبلغ 143 مليار دولار فيما بلغ إنفاق بقية الدول 283 مليار دولار.

ضمن إستراتيجية ترسيخ الطابع المؤسسي وتبني المعايير الدولية للحوكمة

هيكل : «القلعة» تطور المراجعة الداخلية والرقابة

أحمد هيكل

قال أحمد هيكل رئيس مجلس إدارة شركة القلعة «كود التداول في البورصة المصرية .CCAP CA» - الشركة الاستثمارية الرائدة في افريقيا والشرق الاوسط - ان ثلاثة أهداف رئيسية تتصدر أولويات الشركة وهي بصدد إتمام زيادة رأس المال خلال الاسبوع الجاري، تتضمن العمل على التخارج من المشروعات غير الرئيسية، ومواصلة تخفيف واحتواء المخاطر التشغيلية والمالية المحتملة، وفوق ذلك توجيه عناية خاصة إلى إعلاء قواعد الحوكمة وترسيخ الطابع المؤسسي على آليات وانظمة العمل بشركة القلعة وجميع استثماراتها التابعة.

جاء ذلك على خلفية قيام شركة القلعة بتعيين شادي رفائيل رئيسا لإدارة المراجعة الداخلية وهو منصب تم استحداثه تاكيدا على التزام الإدارة بمواكبة احدث المعايير الدولية للحوكمة. ويمثل رفائيل إضافة جيدة لفريق القلعة نظرًا لخبرته في مجالات المراجعة الداخلية والإدارة المالية وخدمات التاكيد المحاسبي من خلال عمله بقطاعات حيوية تشمل شركات الأدوية والاتصالات ومكاتب المراجعة.

جدير بالذكر أن شركة القلعة أصبحت بصدد إتمام زيادة رأس المال المرتقبة إلى 8 مليار جنيه بزيادة نقدية قدرها 3.6 مليارات جنيه، مع الاستحواذ على حصص الأغلبية في معظم الاستثمارات الرئيسية في إطار التحول إلى شركة استثمارية قابضة والتركيز على خمسة قطاعات استراتيجية تشمل الطاقة والنقل والأغذية والتعدين والأسمنت.

وأوضح هيكل أن شركة القلعة تتطلع قريبا إلى إتمام عملية بيع البنك السوداني المصري باعتباره أول المشروعات غير الرئيسية المستهدف التخارج منها هذا العام، على أن يتم توظيف حصيلة التخارج في أوجه عديدة تتضمن تدعيم المركز المالي للشركة وتعزيز هيكل الديونيات مع إعادة توظيف الاستثمارات الرأسمالية في الشركات التابعة الرئيسية.

واشار هيكل إلى أن شركة القلعة قطعت شوطا كبيرا في إضفاء الطابع المؤسسي على آليات العمل من الاستعانة بالخبرات البارزة وتزويد فريق القلعة وشركاتها التابعة بالنظم والسياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق النمو وتجاوز المخاطر المحتملة في الكيانات المؤسساتية.

5.59 في المئة توزيعات صندوق «أبوظبي الوطني» على أساس سنوي

اعلن صندوق «بنك أبوظبي الوطني ميتا ديفيدند ليدر فند» ان توزيع عائداته السنوية سيتراوح ما بين 5.52 الى 5.59 في المئة عن فئات أسهم الدولار والدرهم.

وأشار الصندوق الى توزيع عائدات نصف سنوية تبلغ 2.1 في المئة من قيمة صافي أصول الوحدة البالغة 6.7355 دولار أمريكي عن فئة أسهم الدولار و1.98 في المئة درهم اماراتي من قيمة صافي أصول الوحدة البالغة 6.7352 درهم اماراتي عن فئة أسهم الدرهم.] وذكر الصندوق ان التوزيعات ستكون بواقع 0.135 دولار أمريكي عن فئة أسهم الدولار و0.133 درهم إماراتي عن فئة أسهم الدرهم للوحدة في تاريخ 7 مارس الماضي على المستثمرين في الصندوق فيما سيتم توزيع 46 في المئة من صافي الارباح في الفترة من 26 سبتمبر حتى 27 مارس الماضيين التي حقق الصندوق فيها عائدات بلغت 11.57 مليون دولار أمريكي عن فئة أسهم الدولار و5.3 مليون درهم اماراتي عن فئة أسهم الدرهم. ولفت الصندوق الى ان التوزيعات ستتاح للمستثمرين المؤهلين حسب سجل الصندوق بتاريخ 26 مارس الماضي كما سيتم دفع التوزيعات استنادا إلى اختيار المستثمر عند الاكتتاب فيما ستكون عملية إعادة استثمار التوزيعات بوحدات جديدة حسب سعر صافي قيمة الأصول بتاريخ 9 أبريل الجاري بينما ستتم عملية دفع التوزيعات التي تم اختيارها مسبقا بشكل نقدي خلال 60 يوم عمل من التاريخ السابق ليوم التوزيعات أي من تاريخ 31 مارس 2014.

يذكر ان صندوق «بنك أبوظبي الوطني ميتا ديفيدند ليدر فند» يستثمر في مجموعة واسعة من الأسهم المدرجة في أسواق الأسهم والأوراق المالية حيث يهدف الى توفير دخل منتظم وحماية المستثمرين ضد تقلبات السوق اذ يتوافق مع أعلى المعايير الدولية ومعايير إدارة المخاطر.

وقال سليم خوخار رئيس إدارة الأسهم بمجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني ان صندوق بنك أبوظبي الوطني ميتا ديفيدند ليدر فند يهدف للاستثمار في أسهم كبرى الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوفير دخل منتظم للمستثمرين الى جانب تحقيق عائدات جذابة وتنمية رأس المال ..مضيفا ان الصندوق يسمح للمستثمرين الاستفادة من ارتفاع أسعار أسهم الشركات في مختلف أسواق المنطقة وتنويع استثماراتهم حيث يعكس اداء «صندوق ميتا ديفيدند ليدر فند» نجاح وتطور الصناديق الاستثمارية التي يوفرها بنك أبوظبي الوطني.

اما مجموعة إدارة الأصول ببنك أبوظبي الوطني فقد حصلت على عدة جوائز تقديرا لأدائها المتميز وسجلها الحافل حيث تم اختيارها كافضل مدير للأصول في دولة الإمارات ضمن قمة الشرق الأوسط وحفل توزيع جوائز مجلة «جلوبال انفستور / آي اس اف» وأفضل مدير أصول ضمن جوائز التكافل للمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

«دبي للعقارات» تطلق عمليات البيع بمجمع «منازل الخور» في «قرية الثقافة»

أطلقت « دبي للعقارات» – العضو في مجموعة دبي للعقارات والشركة المسؤولة عن تطوير مشاريع عقارية متكاملة لصالح المجموعة – عمليات البيع في مشروعها السكني «منازل الخور» الذي يقع بمحاذاة الخور في « قرية الثقافة » التابعة للمجموعة.

ويوفر « منازل الخور» الذي تم الإعلان عنه خلال شهر أكتوبر الماضي في معرض العقارات السنوي « سيتي سكيب جلوبال » شققا سكنية مؤلفة من ثلاث وأربع غرف نوم.

وستدار عمليات البيع للتملك الحر في المجمع منخفض الارتفاع والمؤلف من 76 وحدة سكنية من خلال مركز المبيعات الرئيسية التابع لشركة « دبي للعقارات » والكائن في منطقة « الخليج التجاري » مع العلم أن الجدول الزمني المتوقع للانتهاء من المشروع هو منتصف العام 2016 وسينضم «منازل الخور» إلى عدد من المشاريع السكنية ومشاريع الضيافة التي يجري تطويرها حاليا في «قرية الثقافة» من قبل شركات تطوير مستقلة بما في ذلك فندق «بالازو فيرساتشي» من فئة ست نجوم والبرج السكني « دي 1».

ويحظى «منازل الخور» المطل على خور دبي التاريخي بتراث دبي من خلال توفير نقطة وصول إلى أحد أبرز المعالم السياحية في الدولة ويحاكي «منازل الخور» الطراز العربي التقليدي الذي تجسده «قرية الثقافة» من خلال تصميمه المتميز بالهندسة المعمارية المحلية فضلا عن توفيره لمرافق ترفيهية تشمل صالة لياقة بدنية وحوض سباحة .

وقال خالد المالك الرئيس التنفيذي لمجموعة دبي للعقارات إن «منازل الخور» سيشكل إستثمارا جذابا للمستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين على حد سواء ويمثل مجمعا يلبي الطلب القوي الذي نشهده على المساكن الفسيحة المشرفة على إطلالات مائية .

وتعد « قرية الثقافة» أول وجهة في المدينة يتم تطويرها بمحاذاة الخور مع مزايا سكنية وتجارية وترفيهية وثقافية ومرافق تجزئة تجذب الزوار من الأسواق الدولية والإقليمية على حد سواء وعقب اكتمالها سيتمكن المستثمرون في «منازل الخور» من الاستمتاع بالمشاريع الترفيهية والثقافية ومرافق التجزئة التي تحتضنها « قرية الثقافة » بما في ذلك ممشى بطول 3.8 كيلو متر مع مناظر طبيعية على خور دبي وسوق تقليدية ومجمع متعدد الاستخدامات يطل على القناة المائية الداخلية فضلا عن مرسى يقع في قلب «قرية الثقافة» ذي أرصفة وممرات تتصل مباشرة مع خور دبي .

الخبراء يناقشون الاستدامة ونضج السوق العقاري في أبوظبي

في الوقت الذي يكتسب فيه السوق العقاري في أبوظبي رواجا كبيرا في جميع القطاعات ، صرح الخبراء بأن السوق أصبح يعطي مؤشرات نضج قوية في الوقت الذي تتوجه فيه الإمارة نحو تحقيق رؤيتها عام 2030.

ومع ذلك فإن مدى استدامة هذا النشاط ما زالت قيد المناقشة، حيث يتواصل الغموض حول دور القطاعين العام والخاص لدعم النهج الصحي الجديد للعاصمة. وسيكون هذا الموضوع أحد محاور مناقشة منتدى «نظرة على سوق أبوظبي»، الذي سيعقد خلال اليوم الأول من سيتي سكايب أبوظبي الذي يقام في الفترة ما بين 22 و24 أبريل في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

سيقوم المنتدى، الذي يقام لمدة نصف يوم، بتسليط الضوء على أحدث المؤشرات الاقتصادية في أبوظبي ، في حين ستخصص حلقة مناقشة لخبراء القطاع يتحدثون فيها عن كيفية الحفاظ على معدلات مستقرة مع التعلم من أخطاء الماضي.

وسيقوم رايفد دادلي، المدير الاقليمي لـ «جي. إل.إل» وأحد أبرز المتحدثين في فعالية «نظرة على سوق أبوظبي» بالكشف عن مستجدات أداء القطاع العقاري خلال الربع الأول من عام 2014.

وعن توقعات «جي.إل.إل» على المدى القصير، المتوسط، والطويل، يظن دادلي أن السوق العقاري في أبوظبي أصبح أكثر نضجا و وأن مسؤولي القطاع اتخذوا نهجا مقاسا بشكل أدق بعد الازدهار الذي عرفه في الفترة 2006-2008.

وقال:» أصبح المشترون أكثر وعيا هذه المرة. العديد من المستثمرين عانوا في السابق والآن أصبحوا يطرحون الأسئلة المناسبة.»

وأضاف:» نتوقع أن تكون معظم المخططات التي ستطلق في معرض سيتي سكيب أبو ظبي أكثر تواضعا في الحجم، وأكثر تركيزا على متطلبات المستخدمين النهائيين، وستكون في المواقع التي اكتسبت زخما ولها بنية تحتية صلبة وستفرض قيود على المشترين لمنع بعض الممارسات مثل البيع على المدى القصير، وبالتالي ضمان اتباع نهج أكثر توازنا هذه المرة.»

وتابع: «عندما تكون سوق العقارات في رواج، ينسى بعض المشترين الأزمة التي مرت بالقطاع منذ بضع سنوات، ولكن أمل أن يستمر هذا النضج الذي يعرفه السوق حاليا. شهد سوق المبيعات السكنية نموا بنسبة 25 في المئة عن المنتج الرئيسي خلال عام 2013 ونمو الأسعار مثل هذا ليس بالمستدام.»

من جهته سيقوم انتوني مالوز، مدير مدينة مصدر وأحد أبرز المتحدثين في الندوة، بمناقشة «أساليب السوق العقاري في أبوظبي التي من شانها مساعدة العاصمة في تحقيق أهدافها قصيرة الأجل»، وذلك اعتمادا على المبادئ المتبعة في مصدر والتي يعتقد أنها تميزهم عن غيرهم في أبوظبي والإمارات العربية المتحدة.

وقال: «يركز المطورون غالبا على المباني الرفيعة المستوى، إلا أننا نعتقد أن بناء مجتمعات شاملة وجذابة وبأسعار معقولة يمثل الطريقة الأفضل لمصدر.»

واستطرد: «نتبع منهجا ذو ابعاد اجتماعية واقتصادية أكثر استدامة، بالإضافة للاستدامة البيئية، كما أنه يجمع بين العيش والعمل والترفيه في موقع واحد متكامل بدلا من الفصل بين أنشطة الحياة المختلفة، طرح عروض جيدة بأسعار معقولة يجذب المشترين ذوي الدخل المتوسط والعالي الذين يقدرون النهج الذي تتبعه مدينة مصدر، هذا يضمن استمرارية «مصدر» خلال الدورة العقارية وبالتالي يضمن قدرة أبوظبي على التطوير المستدام بدلا من الدخول في دورة الازدهار والكساد.»

وبما أن الاستدامة تلعب دورا مهما جدا في رؤية أبوظبي 2013، ستقوم وكالة التخطيط الاستراتيجي، مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني بالتركيز على نظام «إستدامة» المصمم لضمان العيش المستدام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عرضهم في سيتي سكايب.

وقال سعادة فلاح محمد الأحبابي، المدير العام لمجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، والذي سيلقي كلمة افتتاح المعرض: «استدامة» هي رؤية ورغبة في تحقيق وسيلة جديدة للعيش المستدام في المنطقة، ونأمل من خلال مشاركتنا في معرض سيتي سكيب أبوظبي تعزيز هذه الرؤية ومشاركتها مع الجميع، من خلال عرض تفاصيل أكثر في جناحنا حول هذا البرنامج وتقديم نموذج فعلي لكافة مكونات البناء المستدام بحسب نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ من استدامة وتحديدا تلك المتعلقة بالفلل.»

تطبيق القانون في النصف الثاني من العام

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بـ 70 في المئة من الناتج الإجمالي للإمارات بحلول 2021

جانب من المؤتمر الصحافي

يبدأ التطبيق الفعلي لقانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة في النصف الثاني من العام الحالي، بحسب سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، الذي أوضح أن الوزارة قاربت على الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون، والتي ستصدر عقب 3 أشهر من إصدار القانون.

وبين المنصوري في مؤتمر صحافي بأبوظبي أمس أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستساهم بنسبة 70 في المئة في الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول العام 2021 مقارنة مع 60 في المئة حاليا.

وقال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشكل 92 في المئة من مجموع الشركات العاملة في الدولة، بما يمثل 300 ألف شركة تستوعب أكثر من 86 في المئة من مجموع الطاقة العاملة في القطاع الخاص بالدولة.

وأضاف أن قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي صدر الشهر الماضي، يحدد تعريف المشاريع بناء على 3 معايير هي العمالة والعوائد السنوية ورأس المال، مشيرا إلى أن الوزارة قدمت عدة تعريفات إلى مجلس الوزراء لاختيار التعريف الأفضل.

وأكد التزام الجهات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة لا تقل عن 10 في المئة من مبيعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منوها إلى أن أبرز التحديات التي تواجه القطاع تتمثل في التمويل وقلة الخبرات والأسواق.

وحول إشكالية التمويل بالقطاع، أوضح المنصوري أن بنك التنمية سيقوم بتخصيص 10 في المئة سنويا من إجمالي تمويلاته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أن الوزارة أعدت قائمة بأعضاء مجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيتم رفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.

وتابع إن اختصاص بنك التنمية بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمنع قيام المصارف الأخرى بتمويل القطاع، مشيرا إلى تخصيص وحدات للتمويل ببنك التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأفاد بأن القانون سيسهم في توفير بيانات دقيقة حول القطاع وذلك اعتبارا من العام المقبل.

وقال المنصوري «خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات واثقة نحو الريادة في كافة القطاعات وفي مختلف المجالات، واليوم أصبحت دولة الإمارات لاعبا اقتصاديا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط ونقطة وصل حضارية بين الشرق والغرب.

ولهذا النجاح عدة مقومات وأسباب واليوم سنأتي على ذكر إحداها، ألا وهي: المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأفاد بأن الاقتصاد الناجح في أي دولة من دول العالم يعتمد في جزء كبير منه على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي دولة الإمارات تستهدف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 وصول مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتابع « تنتهج وزارة الاقتصاد سياسة انفتاحية مبنية على الشفافية والاحترام المتبادل مع كافة الجهات التي تتعامل معنا وتدعم توجهاتنا وفق مستويات تمكننا من تحقيق الأهداف العامة التي تهدف إلى استحداث اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة».

واستعرض الوزير خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد بمشاركة صندوق خليفة لتطوير المشاريع ومؤسسة محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 والخاص بالمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يتكون من 25 مادة.

وقال «إن القانون الاتحادي رقم «2» لسنة 2014 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أصدره صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله سيكون له شأن ودور كبيران في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة وتقوية تنافسيتها إقليمياً وعالمياً ودعم سياسة التنويع الاقتصادي وتسريع خطوات الدولة نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة المستند إلى الإبداع والابتكار، حيث جاء القانون الجديد في إطار رؤية القيادة الرشيدة لتهيئة بيئة الأعمال المناسبة للمواطنين، وأن يكون المواطن متمكنا ولديه الإمكانات الملائمة لخوض غمار ريادة الأعمال، وأن يساهم بفعالية في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة للدولة وترسيخ إنجازاتها المتعددة».

وتابع «بموجب القانون الجديد سيتم تأسيس مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، وسيتم الإعلان لاحقا عن البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى وضع تصنيف لتلك المشاريع وقيام مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون والتي ستحدد الأطر والآليات التي سيتم بموجبها تقديم الدعم والحوافز والتسهيلات لتلك المشاريع.

وقال المنصوري « إن مواطني دولة الإمارات من أصحاب المشروعات التي ستندرج تحت تصنيف «صغيرة ومتوسطة» سيستفيدون من جملة من الحوافز الممنوحة التي يقدمها المجلس من تسهيلات ائتمانية وتسويق وترويج يضم القانون المقترح تبسيط إجراءاتها، وخفض رسوم ترخيصها، والانتفاع بالأراضي الممنوحة لأغراض صناعية أو زراعية، وتخصيص مساحات مناسبة في المعارض التي تشارك بها الدولة في الخارج لعرض المنتجات الوطنية الخاصة بأصحاب تلك المشروعات والمنشآت».

كما يضم القانون تسهيلات وامتيازات إضافية للمشاريع والمنشآت التي تتبنى البحث والتطوير والابتكار وللمخترعين ومالكي براءات الاختراع بالدولة.

وتابع معاليه «نحن أمام قانون عصري من شأنه أن يمضي بالتنمية الاقتصادية إلى أهدافها المنشودة المنصوص عليها في رؤية «الإمارات 2021»، تلك الرؤية الحريصة على تنويع الاقتصاد وتعزيزه، بعقل اقتصادي منفتح يدرك أن المشاريع الناجحة من شأنها أن ترفع من قدرة الاقتصاد الوطني على ضمان التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج، من مال وإدارة وعاملين، وتنعكس نتائجها على مستقبل الحياة الاجتماعية، وهو الهدف الأسمى، بتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين».